

## الموجز

ترجمه: أسعد الكعبي

### ● قاعدة «نفي السبيل»؛ المضمون والأدلة<sup>١</sup>

○ يوسف صانعي\*

القاعدة الفقهية المعروفة بـ «نفي السبيل» والتي يستند إليها العلماء في شتى المباحث الفقهية، تدلّ على بعض الأحكام الفقهية التي من جملتها عدم جواز انتقال القرآن الكريم والعبد المسلم للكافر.

تطرق الباحث في هذه المقالة إلى طرح بعض الآراء الفقهية الشهيرة في إطار نقدي تحليلي، ثم سلّط الضوء على الدليل الشرعي الذي اشتقت منه القاعدة المذكورة، ألا وهو قوله تعالى: «لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» وبعد ذلك وضّح مصطلحي «الكافر» و «المؤمن» في إطار تحليلي؛ والنتيجة التي توصل إليها فحواها نفي سلطة الكافر أو الكفار على المسلمين بشرط أن يكون الكافر عن عمدٍ، لذا لا يحرم انتقال القرآن الكريم إلى الكافر الذي يتقوم كفره على جهلٍ أو عدم اطلاعٍ على التعاليم الإسلامية.

### مفردات البحث

الكافر، المؤمن، نفي السبيل، انتقال القرآن.

١. هذه المقالة أتمودج لأحد البحوث الفقهية التخصصية الهامة في المجتمع الإسلامي، حيث طرحه الأستاذ محقق آية الله الشيخ يوسف الصانعي، ضمن درس الخارج في الفقه والأصول - كتابا البيع والقضاء - وقد بادر كاتب المقالة إلى طرحه هنا كي ينتهل منه الراغبون. الجدير بالذكر هنا أنّ دروس الخارج في الفقه والأصول تمتاز بالدقّة والتمحيص في الآيات والروايات لتعليم الطلاب عملية استنباط الأحكام الشرعية، ونحن هنا نرجو من القراء الكرام الاستفادة من هذه المقالة ونقدّم اعتذارنا لهم فيما لو اكتنف البحث غموضاً أو نقصاً محتملاً (دراسات الفقه المعاصر).

\* من مراجع التقليد الكبار في الحوزة العلمية.

## ● الإسلام والكفر في الفقه

○ محمد رضا غفوريان\*

مصطلحا الإسلام والكفر يحظيان بأهمية بالغة في مختلف مجالات الفكر الإسلامي ابتداءً من علم الكلام وصولاً إلى التفسير والأخلاق والعرفان والفقه، إذ يعتبران من جملة المصطلحات التي تستخدم على نطاق واسع، وتُحدر الإشارة هنا إلى وجود اختلافات أساسية بينهما من حيث الدلالة والمعيار.

الإسلام والكفر ضمن المباحث الفقهية مرتبطان بشكل وثيق بتوحيد الله تعالى والإيمان برسالة خاتم الأنبياء محمد ﷺ، وهو ما يصطلح عليه الشهادتان، كما أنّ بعض الأحكام الفقهية مثل الطهارة وجواز النكاح والتوارث مختصة بالمسلمين ولا تسري بحق من ينكر إحدى الشهادتين أو كليهما.

انكار ضرورة من ضرورات الدين وما شاكله لا يعدّ سبباً مستقلاً لخروج المنكر عن الإسلام، وإنّما إنكار الشهادتين بشكلٍ علني هو الذي يؤدي إلى الكفر؛ وكذا هو الحال في السيرة العلمية للمعصومين عليهم السلام، حيث اعتبروا كل من ينطق بالشهادتين مسلماً سواءً حينما كانت يدهم مبسوطةً وحينما حرموا من بسط اليد؛ وهذه القاعدة تصدق بحق الناطق بالشهادتين حتى وإن أنكرها أو تردّد فيهما بباطنه دون أن يعلن ذلك.

ولا شكّ في أهمية التفكيك الدلالي والحكمي بين مصطلحي الإسلام والكفر في شتى المجالات ولا سيّما على الصعيد الفقهي، والهدف من تدوين هذه المقالة هو بيان تفاصيل الموضوع على ضوء هذه الرؤية.

### مفردات البحث

الكفر، الشهادتان، انكار ضرورة من ضرورات الدين، الفقه.

\* مدرّس في الخوذة العلمية وعضو هيئة التدريس في فرع للمعارف الإسلامية والعلوم الإنسانية بجامعة أميركبير (mrghafoorian@yahoo.com).

## ● تطوّر فقه الفتوى

○ رضا مختاري\*

فقه الفتوى حاله حال الفقه الاستدلالي، حيث شهد تطوّراتٍ من عدّة نواحي، كتوسيع نطاق فروعه وتبويبه الفقهي ولغة بيانه الفقهي واستخدامه مصطلحات جديدة وتدوين رسائل فقهية على أساسه.

التحوّل في تدوين الرسائل الفقهية من حيث النمط والمضمون اللذين يتناسبان مع متطلبات العصر وظروفه، يعدّ من الضرورات الأساسية التي تمّ تسليط الضوء عليها في هذه المقالة. الجدير بالذكر هنا أنّ موضوع البحث في هذه المقالة طرح سابقاً في أحد المؤتمرات العلمية.

## مفردات البحث

الرسائل الفقهية، الرسالة العملية، فقه الشيعة، التطوّر، فقهاء الشيعة.

## ● الدلالة المفهومية للاستخفاف بالصلاة وإضاعتهما والتهاون بها

○ السيد محمود طيب حسيني\* و مريم جولايي\*\*

لا شك في أنّ الرؤية المفهومية السطحية لبعض المصطلحات الحديثية تعدّ واحدةً من المعضلات الأساسية في مجال بيان المعارف الدينية، إذ تسفر أحياناً عن تحريفها؛ ومن مصاديق ذلك مصطلحات «الاستخفاف والتهاون والإضاعة» والتي تطرح بخصوص الصلاة. يتمحور البحث في هذه المقالة حول الاستنتاجات التي توصل إليها الكثير من الباحثين والتي شهدت رواجاً كبيراً في المجتمع، وفحواها أنّ المقصود من الاستخفاف بالصلاة وإضاعتهما والتهاون بها هو عدم أدائها في أول وقتها أو عدم الحضور في صلاة الجماعة، حيث تطرّق كاتب المقالة إلى نقد هذا الرأي وأثبت أولاً أنّ مصطلحات الاستخفاف والإضاعة والتهاون حتّى وإن اختلفت من الناحية المفهومية، إلا أنّها مترادفة في المصداق، أي أنّها ألفاظ متعدّدة تدلّ على معنى واحد. ثانياً أثبت أنّ الروايات التي تتضمّن هذه المصطلحات الثلاثة يدلّ سياقها على الحرمة وكبائر الذنوب، في حين أنّ ترك آداب الصلاة ومقدّماتها وعدم أدائها في أول وقتها والتخلّف عن حضور صلاة الجماعة، هي أمور تدلّ على ترك المستحبّ، لذا لا تندرج ضمن المصطلحات الثلاثة المشار إليها؛ ومن ثمّ يراد منها عدم أداء الصلاة في وقتها وعدم الاكتراث بها وعدم قضائها. ثالثاً أثبت أنّ الأجواء الحاكمة على صدور الروايات نستشفّ منها إمكانية نفي خصوصية الدلالة المفهومية الأولى للمصطلحات الثلاثة المذكورة وبالتالي تعميم مصاديقها على كلّ تقصيرٍ يطال روح الصلاة ووجودها.

### مفردات البحث

الاستخفاف بالصلاة، إضاعة الصلاة، الاستهانة بالصلاة، قضاء الصلاة، ترك الصلاة.

\* أستاذ مشارك في فرع الدراسات القرآنية بمعهد دراسات الحوزة والجامعة.

\*\* طالبة دكتري في كلية أصول الدين.

## ● هل يسفر الخروج على الحكومة الإسلامية عن الكفر أو الفسق؟

○ جواد حسيني\*

الخروج على الإمام أو الحكومة الإسلامية والذي يصطلح عليه «البغي»، له آثارٌ من الناحيتين الفقهية والعقائدية، والبحث المطروح هو ما إن كان يدلّ على الكفر أو الفسق. هناك نظريتان مطروحتان من قبل علماء الإمامية حول الخروج على الإمام المعصوم، ولكنهم لم يتطرقوا إلى بيان تفاصيل الموضوع في مجال الخروج على الحكومة الإسلامية إبان عصر الغيبة؛ ومن هذا المنطلق تطرّق الباحث في هذه المقالة إلى دراسة وتحليل الموضوع بأسلوبٍ استدلالي اجتهادي، حيث ذكر مختلف الآراء الفقهية ثمّ تطرّق إلى نقدها وتحليلها، واستنتج من ذلك أنّ الخروج على الإمام المعصوم لا يوجب الكفر، وهذا الأمر يثبت أيضاً بحقّ من يخرج على الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة؛ ولكن بما أنّ الخروج على الإمام المعصوم بعلمٍ وعمدٍ يدرج ضمن كبائر الذنوب فهو يسفر عن الفسق والخروج من دائرة العدل، كما أنّ الخروج على الحكومة الإسلامية يؤدّي أحياناً إلى الفسق.

### مفردات البحث

البغي، الحاكم المسلم، الحكومة الإسلامية، الكفر، الفسق.

## ● دراسة تحليلية حول نشأة فروع جديدة في الفقه الشيعي المتقدّم على مرّ التاريخ (بمحورية «النشوز» و «النفقة» في باب النكاح)

○ السيّد محمد كاظم مددي الموسوي\*

الفترة الموسومة بعنوان «نهاية الفقه الروائي» تعتبر واحدة من أهمّ المراحل التاريخية في فقه الشيعي، حيث بدأت بعدها مرحلة «الفقه التفريعي» الذي كان له تأثير كبير على الفقه الشيعي من جميع جوانبه. بعد ظهور تفرعات جديدة في الفقه، أضيفت فروع جديدة لمختلف الأبواب الفقهية، حيث تضمّنت أصولاً جديدة؛ وعلى الرغم من أنّ منشأ بعض هذه التفرعات تمّ تسليط الضوء عليه في إطار تحليلي تأريخي، إلا أنّ الكثير من آثاره وتبعاته خلال مراحل نشأته بقيت غامضة حتى عصرنا الراهن. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ أحد الآثار التي تترتب على عدم طرح تحليل دقيق بخصوص الظروف التي اكتشفت المرحلة التاريخية الجديدة هو العجز عن استكشاف عوامل ظهور الفروع الفقهية الجديدة وفقدان نظام شامل يمكن تحليل دلالاتها على ضوءه؛ وأحد أهمّ مصاديق هذه الظاهرة يتمثّل في الظروف التي تتمّ في رحابها إضافة أحد المتغيرات إلى مسألة فقهية ضمن إحدى مراحل الفقه التفريعي، ومن ثمّ حين الولوج مباشرة في أصل الموضوع فهو يؤثّر بطبيعة الحال على جميع تفرعات هذه المسألة، وعلى مرّ الزمان يتحوّل إلى ركنٍ أساسي فيها بحيث يعتمد عليه لتخريج الفروع الأخرى، بل يمكن أن يؤثّر أيضاً على مسائل الأبواب الأخرى. تطرّق الباحث في هذه المقالة إلى تحليل أحد الفروع الفقهية وبيان مسيرته التاريخية التي طواها منذ نشأته حتى تكامله، ثمّ ذكر النتائج التي تترتب عليه في فقه الشيعة، وهذا الفرع هو «وجوب نفقة الزوجة من قبل الزوج»، حيث اكتشفته الكثير من التعقيدات والتداخلات خلال مختلف المراحل الزمنية؛ لذا فهو يعتبر موضوعاً مناسباً لبيان تفاصيل البحث في هذه المقالة. وفي هذا المضمّن وضّح الباحث دور المسيرة التكاملية للفقه التاريخي والوجهة الفكرية التي تبناها الأصحاب في حدوث التعقيدات المشار إليها وأشار إلى العوامل الأساسية التي أدت إلى حدوث غموضٍ فيها.

### مفردات البحث

النفقة، النشوز، العلامة الحلبي، المحقّق الحلبي، فقه الشيعة.

## ● قاعدة نفي الظلم

○ الكاتب: سيف الله صرامي\* الناقد: حسن علي علي أكبريان\*\*

قاعدة نفي الظلم طرحت من قبل الأستاذ صرامي كموضوع للبحث في مؤتمرٍ علمي أقامته مؤسّسة مفتاح الكرامة، ومن ثمّ تطرّق إليها الأستاذ علي أكبريان بالنقد والتحليل. الأستاذ صرامي يعتقد بوجود اختلافٍ بين «العدل» و «نفي الظلم» في مقام الاستنباط، لذلك بدل أن يتحدّث عن قاعدة العدل انصرف إلى الحديث عن قاعدة نفي الظلم ثمّ استنتج ما يلي: أولاً: لا يمكن استنباط حكم شرعي وإثباته على أساس تشخيصٍ عقلي. ثانياً: التشخيص العقلي للظلم بالنسبة إلى أحد الأصول على ضوء القاعدة الفقهية «نفي الظلم»، هو حكمٌ لا اعتبار له، إلا أنّه معتبرٌ بالنسبة إلى الإطلاق أو العموم. إذن، التشخيص العقلي للظلم من شأنه تنفيذ إطلاق أحد الأحكام أو عموميته ضمن ظروفٍ خاصّة.

## مفردات البحث

القاعدة الفقهية، نفي الظلم، العدل، لا حرج، لا ضرر، العرف.

\* عضو هيئة التدريس في معهد دراسات العلوم والثقافة الإسلامية.

\*\* عضو هيئة التدريس في معهد دراسات العلوم والثقافة الإسلامية.